

رحلة النفط من 33 دولاراً إلى الرقم 75 «السحري»



عامل أمام حقل نفطي حيث ارتفع سعر النفط في 2009

عبر النفط خلال 2009 نهر الأزمة بدون خسائر كبيرة، لينتهي العام عند مستويات قرب 75 دولاراً بعد أن وصل إلى نحو 33 دولاراً خلال نهاية 2008، لتظهر ابتسامة واضحة على وجوه وزراء نفط الدول المصدرة في منظمة «أوبك» الأخير في لواندا، وبعلموها صراحة أنهم سعداء وراضون وبالتالي يبقون مستويات الإنتاج عند معدلاتها.

ورغم الرضا الحالي، إلا أن البعض يخشى ان تتأرجح أسعار الذهب الأسود خلال 2010 بفعل التغييرات الاقتصادية العالمية، خاصة مع الاستفادة من درس 2008، وهو العام الذي شهدت فيه أسعار النفط أكبر التذبذبات حدة، فبعدما بدأ النفط العام عند مستويات 92 دولاراً ارتفع إلى 141 دولاراً في يوليو ثم تراجع إلى 33 دولاراً للبرميل بنهاية العام والتي مثلت أدنى سعر لبرميل النفط منذ عام 2004.

وكان معدل سعر البرميل في عام 2008 نحو 95 دولاراً لكنه تراجع منذ مطلع عام 2009 وبلغ معدله خلال الـ 11 شهراً الماضية نحو 60 دولاراً للبرميل. وكان وراء تراجع الأسعار إلى تلك المستويات الأزمة المالية العالمية التي تأثرت بها كل الاقتصادات العالمية بنسب متفاوتة والتي أدت بدورها إلى ضعف الطلب على النفط الذي تراجع للمرة الأولى منذ الثمانينيات بمعدل 0.3 مليون برميل يومياً في عام 2008.

في المقابل، فإن الرهان أن يحقق اقتصاد الولايات المتحدة - المستهلك الأكبر للنفط عالمياً - نمواً إيجابياً وإن كان ضعيفاً نسبياً في عام 2010 بنحو 0.5 في المائة بعد انكماش بلغت نسبته 3- في المائة عام 2009. وخروج الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية وحالة الركود الاقتصادي الذي أسفرت عنه بحلول 2012. وربما يكون النمو الآسيوي هو قاطرة الصعود الجديد لأسعار النفط، حيث من المتوقع أن يحصل تراجع في الطلب على النفط في أسواق الدول الصناعية (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) والذي ستبلغ نسبته بحلول عام 2030 نحو - 8.6 في المائة نسبة إلى مستوياته عام 2008 بسبب توسع تلك الدول في استخدام الطاقات المتجددة، إضافة إلى تحسين كفاءة استهلاك الطاقة عموماً. في حين أن النمو الإيجابي الأكبر في الطلب على النفط سيأتي من الصين ودول جنوب وشرق آسيا وستكون معدلاته نسبة إلى مستويات الطلب في عام 2008 نحو 99 في المائة و85 في المائة على التوالي. يلي ذلك النمو في الطلب على النفط في الدول النامية الأخرى والذي سيصل إلى نحو 40 في المائة نسبة إلى مستويات عام 2008.

أوباما يواجه تحديات البطالة

قاد ارتفاع البطالة في الولايات المتحدة خلال 2009 إلى 10,2% إلى تراجع واضح في معدلات تأييد الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى نحو 50% فقط مقابل أكثر من 69% عند وصوله إلى البيت الأبيض. حيث لا يوافق عدد كبير من الأميركيين على تعامله مع قضية الاقتصاد. وعلى الرغم من أن معدل البطالة في الولايات المتحدة تراجع على غير المتوقع في نوفمبر إلى 10% من ذروته البالغة 10,2% في أكتوبر، لا يزال عند أعلى مستوى خلال 26 عاماً. وقدم مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي «البنك المركزي» صورة قاتمة لعام 2010. ففي الوقت الذي قد تكون فترة الركود قد ولت، توقع المجلس أن يتذبذب معدل البطالة في البلاد ما بين 9,3 إلى 9,7%. فيما يتكهن معظم خبراء الاقتصاد أن يبلغ المعدل حوالي 10%. وأعلنت إدارة الرئيس أوباما أن بيانات البطالة خلال نوفمبر تمثل علامة على أن عملية التغيير الإيجابي سارية، وأشارت أيضاً إلى معدل نمو نسبته 2,8% خلال الربع الثالث من 2009 في تغير حاد مقارنة بانكماش ضخم نسبته 6,4% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام المنصرم.

إفلاس 140 بنكاً أميركياً

بلغ عدد البنوك الأميركية التي أعلنت إفلاسها خلال 2009 نحو 140 بنوك وهو رقم قياسي منذ 1992، وارتفع عدد المصارف المهددة بالانهيار إلى 552 حجم أصولها نحو 350 مليار دولار. وأكدت المؤسسة الفيدرالية الأميركية لضمان الودائع عن استيائها إزاء استمرار تردد المصارف التجارية في فتح صناديق الإقراض، على الرغم من الدعم المالي الضخم الذي أمنته لها وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) لزيادة نشاطها الإقراضي ومساعدة الاقتصاد على الخروج من ركوده. وحققت البنوك الأميركية أرباحاً صافية بقيمة 8,2 مليار دولار في الفصل الثالث من 2009 بعد تسجيل خسائر تجاوزت أربعة مليارات دولار في الفصل الثاني، إلا أن موازنتها الإقراضية انخفضت بأكبر نسبة لها منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي.